جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

بالتعاون مع مخبر التنمية المستدامة

مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية

تنظم الملتقى العلمي الوطني الخامس بعنوان:

دور البنوك الإسلامية في تعبئة الادخارات المالية في ظل الأزمة المالية الحالية بالتركيز على الجزائر، واقع ... وأفاق

يوم: الخميس 2016/12/01

استمارة مشـــــــــــــاركة		
الاسم واللقب	حكيم شبوطي	نسيمة أعمرستي
الرتبة العلمية	أستاذ محاضر - أ -	/
الوظيفة	أستاذ محاضر - أ -	طالبة دكتوراه
مكان العمل	جامعة المدية	جامعة المدية
رقم الهاتف	5 59 47 40 82	0 7 82 27 82 49
البريد الإلكتروني	*cheboutihakim@gmail.com*	*namarsetti@yahoo.com*
عنوان المداخلة	**تحديات المصارف الإسلامية وطرق معالجتها**	
محور المداخلة	**مدى مساهمة البنوك المصرفية في الصناعة المصرفية**	

ملخص:

بالرغم من أنّ البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة، حيث استطاعت أن تخطو خطوات هامة في سبيل تحقيق أهدافها، إلاّ أنّ هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي ما زالت تعترض طريق نموها، انتشارها، ازدهارها وتطورها، وهذه الصعوبات والمشكلات قد تكون متشابهة في أغلب البلدان، مما يتطلب من المهتمين والمتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي مواجهتها ومعالجتها وذلك عن طريق تطوير طرق مناسبة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، تحديات المصارف الإسلامية، طرق تطوير المصارف الإسلامية.

Resumé :

In spite of the fact that the Islamic banks became real which could rise to achieve their aims, there are many challenges and obstacles that stop their development, spread and prosper, they may be similar in most countries in this case specialists and interests in Islamic

banking are required to face and solve them by developing suitable ways.

***Key words**: Islamic banks, Islamic banks challenges, ways to develop Islamic banks*

ملخص:

بالرغم من أنّ البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعة، حيث استطاعت أن تخطو خطوات هامة في سبيل تحقيق أهدافها، إلاّ أنّ هناك الكثير من التحديات والصعوبات التي ما زالت تعترض طريق نموها، انتشارها، ازدهارها وتطورها، وهذه الصعوبات والمشكلات قد تكون متشابهة في أغلب البلدان، مما يتطلب من المهتمين والمتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي مواجهتها ومعالجتها وذلك عن طريق تطوير طرق مناسبة.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، تحديات المصارف الإسلامية، طرق تطوير المصارف الإسلامية.

Resumé :

In spite of the fact that the Islamic banks became real which could rise to achieve their aims, there are many challenges and obstacles that stop their development, spread and prosper, they may be similar in most countries in this case specialists and interests in Islamic banking are required to face and solve them by developing suitable ways.

***Key words**: Islamic banks, Islamic banks challenges, ways to develop Islamic banks*

تمهيد:

استطاعت المصارف الإسلامية منذ ظهورها تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها، كما استطاعت إعادة التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الأفراد.

إلاّ أنّ هذه المسيرة تواجه حالياً الكثير من التحديات سواءاً على المستوى المحلي أو العالمي في شكل حملات تشكيك ودعاية سلبية، كما أنها تواجه قوى تنافسية ضخمة وغير متكافئة، نتيجة تدفق الوحدات المصرفية الأجنبية إلى البلدان الإسلامية على إثر انتشار تطبيق سياسات العولمة والتحرر الاقتصادي.

ولا شك أنّ هذه الأمور في مجموعها تشكل ضغوطاً كبيرة على المصارف الإسلامية في الوقت الحالي، وتحثها على الترقب والحذر، وضرورة مراجعة سياستها الإدارية والإنتاجية وتصميم خطط إستراتيجية طويلة الأجل واضحة المعالم والأهداف تمكنها من تنمية مواردها المالية، وزيادة الكفاءة في استخدام هذه الموارد من خلال تحسين مستوى الخدمات المصرفية والاجتماعية التي توفرها لعملائها ودعم هذه الخدمات بكافة الأساليب التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن توفير المستوى الملائم من الرقابة المحاسبية والشرعية على كافة العمليات التي تقوم بها.

وبناءً على ما تقدم جاءت إشكالية البحث على الشكل التالي: **ما هي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية؟، وكيف يمكن تطوير العمل المصرفي الإسلامي في ضوء تلك الصعوبات والتحديات؟.**

I. ماهية المصارف الإسلامية.

1. تعريف المصارف الإسلامية: تتعدد تعاريف المصارف الإسلامية لدرجة أنّه يصعب على الباحثين والمنظرين لفكرة المصارف الإسلامية وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للمصرف الإسلامي، وهذا راجع لتعدد وظائفها، وفيما يلي نورد بعضاً من هذه التعاريف:

يعرف الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة - في الحديث عن شروط العضوية في الاتحاد - بأنّه يقصد بالمصارف الإسلامية: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً".[1]

كما يعرف المصرف الإسلامي على أنّه: "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي".[2]

ويعرف المصرف الإسلامي أيضاً على أنّه: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها".[3]

ويمكن تعريف المصرف الإسلامي أيضاً على أنّه: "مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتنميتها لصالح المشتركين، وإعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق التعاون الإسلامي، وفق الأصول الشرعية وأهمها اجتناب المعاملات الربوية والعقود المحظورة شرعاً، وتوزيع جميع الأرباح بحسب الاتفاق دون استغلال حاجة المضطر أو المحتاج ومساعدة أهل الحاجة عن طريق القرض الحسن والدعوة إلى الإسلام اقتصادياً واجتماعياً".[4]

والمصارف الإسلامية تعرف أيضاً على أنّها: "تلك المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية".[5]

ومما سبق يمكن تعريف المصرف الإسلامي بأنّه: "مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة، أو من خلال المشاركة، وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل، وإحياء فريضة الزكاة".

2. خصائص المصارف الإسلامية: استناداً إلى المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية والتي تتضمنها التعريفات السابقة، فإنّ المصارف الإسلامية تتسم ببعض الخصائص منها:[6]

* **عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً:** أي أنّها لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها، وبكافة أشكالها، كما أنّها لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها، أي عند توفير الموارد التمويلية لهم، وبالتالي فإنّ تجميع الموارد في المصارف الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة، وأنّ استخدام هذه الموارد لا يتم بأخذ فائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتصل بتجميع الموارد واستخدامها والتي لا تتضمن التعامل بالفائدة فيها، وهذا يعني أنّ الفائدة (الربا محرم شرعاً) لا يمكن استخدامها في أي عمل أو نشاط يقوم به المصرف الإسلامي.

* **الالتزام التام والكامل بقاعدة الحلال والحرام عند قيامها بأعمالها ونشاطاتها:** أي أنّ المصارف الإسلامية ينبغي عليها تجنب المال الحرام عند حصولها على الموارد وتجميعها لديها، إذ يجب أن تقتصر في تجميع هذه الموارد على المال الحلال فقط، واستخدام الأموال التي تتوفر لديها في الاستخدامات التي هي حلال في الشريعة الإسلامية، وتجنب أي استخدام فيما هو حرام، أو يقود إلى حرام؛

* إنّ المصارف الإسلامية تبذل أقصى اهتمامها وجهدها من أجل تجميع وتعبئة أقصى قدر من الادخارات غير المستخدمة، أي المكتنزة (المجمدة) استناداً إلى الشريعة الإسلامية التي تحرم الاكتناز وتحاربه، لأنّه يتضمن عدم الانتفاع من الموارد التي يتم اكتنازها سواء لصاحبها أو للمجتمع؛

* تسعى المصارف الإسلامية إلى توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً والأكثر أهميّة للفرد من ناحية، وللمجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم للاقتصاد ككل؛

* إنّ المصارف الإسلامية تعمل وبكل جهدها على تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي تقوم بها، أي أنّ هذه المصارف لا تقتصر في أعمالها ونشاطاتها على إفادة المتعاملين معها والمساهمين فيها فحسب، بل إنّ هذا يمتد ليشمل إفادة المجتمع ككل استناداً إلى روح الشريعة الإسلامية ومقاصدها؛

* تتميز المصارف الإسلامية بالصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء المصرف الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في المصرف؛[7]

* يرتكز عمل المصارف الإسلامية على التعامل في الاقتصاد الحقيقي والذي يتصل بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات وليس الاقتصاد النقدي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي؛[8]

* **الخضوع للرقابة الشرعية:** إضافة إلى الرقابة الذاتية والرقابة الداخلية التي تخضع لها المصارف الربوية، نجد المصارف الإسلامية تخضع إلى نوع آخر من الرقابة الخارجية، ألا وهي "الرقابة الشرعية" من خلال "هيئة الرقابة الشرعية"، هذا قصد الاطمئنان العملي على التزامها بالشريعة الإسلامية والتدخل لتصحيح الانحرافات لأعمال البنك اليومية.[9]

3. أهميّة المصارف الإسلامية: أوجدت المصارف الإسلامية نوعاً من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، بدلاً من أسس التعامل التقليدي القائم على مبدأ المديونية (المدين/ الدائن) وتقديم الأموال فقط دون المشاركة في العمل، كما أوجدت المصارف الإسلامية أنظمة للتعامل الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، التأجير، ...)، إلى غير ذلك من أنواع صيغ الاستثمار التي تصلح للاستخدام في الأنشطة كافة، وترجع أهمية وجود المصارف الإسلامية إلى ما يلي:[10]

* تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيداً عن استخدام أسعار الفائدة؛

* إيجاد مجال لتطبق فقه المعاملات الإسلامية في الأنشطة المصرفية؛

* تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

4. أهداف المصارف الإسلامية: يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات النهائية تختلف في بعض الجوانب عن تلك الموجودة في المصارف التقليدية، فهو يخدم مؤسسيه ومساهميه عن طريق السعي لتحقيق الربح، كما يعمل على دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي نفس الوقت يحقق التكافل الاجتماعي، ويساعد الطبقات محدودة الدخل، مراعياً في كل ذلك ضرورة نشر قواعد المعاملات المالية الإسلامية، وعليه يمكن تلخيص أهداف المصارف الإسلامية فيما يلي:[11]

1.4. أهداف خاصة بالمصرف الإسلامي: وتتمثل في السعي إلى تحقيق ربح معقول لملاك المصرف عن طريق:

* العمل على زيادة حصة المصرف من السوق المصرفي الإسلامي بما يدعم مركزه التنافسي؛

* التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان وتنمية الموارد؛[12]

* تطوير رقم أعمال المصرف بما يساهم في زيادة أرباحه ودخل ملاكه ومساهميه؛

* إشباع الحاجات المصرفية للمتعاملين المسلمين وحتى غير المسلمين بما يساعد على زيادة عدد عملائه؛

* تحسين المستوى المعيشي لموظفيه حتى يضمن ولائهم ووفائهم.

2.4. الأهداف الثقافية للمصرف الإسلامي: وتتمثل في محاولة إحياء المعاملات المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية وتطبيقها في الواقع العملي، وذلك بنشر الوعي المصرفي الإسلامي بواسطة:[13]

* إنشاء مواقع على الإنترنت تعرف بهذه المعاملات وتبسطها للجمهور، وتقدم الدليل على مشروعيتها من الكتاب والسنة والإجماع، ... الخ، كما ترفقها بفتاوى وتوضيحات كبار العلماء والمختصين في المجال المصرفي؛

* طبع كتيبات ومطويات تعريفية توزع على العملاء وعامة الجمهور؛

* عقد ندوات دورية وملتقيات تجمع كبار العلماء والمختصين للاطلاع على تجاربهم وتبادل الخبرات.

3.4. الأهداف التنموية للمصرف الإسلامي: في إطار سعيه لتحقيق أهدافه الخاصة فإنّ المصرف الإسلامي يسعى في آن واحد لتجسيد مجموعة من الأهداف التنموية، وذلك من خلال توجيه أنشطته إلى:

* محاربة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان والحد من البطالة؛

* تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة، صناعة، تجارة والحرف اليدوية، ... الخ؛

* الاهتمام بقطاع السكن والتعمير للتخفيف من حدة أزمة السكن.

4.4. الأهداف الاجتماعية للمصرف الإسلامي: يسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال ما يلي:[14]

* مساعدة الفئات الفقيرة والمعدومة الدخل، والمريضة، والتكفل بتعليم فئات معينة سواء داخلياً أو خارجياً؛

* المساهمة في حماية البيئة وتقديم الدعم المالي للمؤسسات والأجهزة المهتمة بذلك؛

* المساهمة في محاربة الآفات الاجتماعية بمختلف أنواعها ... الخ.

في الأخير نلاحظ أنّ المصرف الإسلامي لا يختلف عن المصرف التقليدي من حيث كون الهدف الأساسي من وجوده هو السعي لتحقيق الأرباح، ولكن يختلف عنه في أنّه يهدف إلى تحقيق ربح معقول، محققاً في نفس الوقت رسائل أخرى من نشاطه تتمثل في تنمية اقتصاد الوطن وتحقيق التكافل الاجتماعي وترسيم قواعد الشريعة الإسلامية في الواقع.

5. أسباب انتشار المصارف الإسلامية: إنّ انتشار العمل المصرفي الإسلامي لم يقتصر على العالمين العربي والإسلامي فقط بل امتد إلى الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية، والتي حرصت على تبني هذا العمل بعد أن لاحظت الإقبال الكبير على التعامل به، ولعل من بين دوافع انتشار العمل المصرفي الإسلامي ما يلي:[15]

* الكفاءة العالية للمصارف الإسلامية والتي تمكنها من إدارة الازمات المالية، وقد أثبتت الأزمة الآسيوية سنة 1997 م أنّ المصارف الإسلامية كانت أقل تأثراً بتلك الأزمة، وقد تعزز هذا الطرح في ظل الأزمة المالية لسنة 2008؛

* القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية، مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أنّ صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة، مما يجعل من الممكن تطوير وابتكار صيغة مناسبة لكل حالة من طلبات التمويل التي تقدم للمصارف الإسلامية؛

* القدرة والمرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الاقتراض، كما أن ارتفاع أو انخفاض نسبة المخاطر في المصارف الإسلامية تعتمد على مدى قدرة هذه المصارف على دراسة المشاريع المستهدفة للتمويل، وهي دراسة اقتصادية تقنيّة وشرعية في نفس الوقت؛

* ارتفاع عدد المسلمين في العالم والذي بلغ 1.3 مليار مسلم (20% أو ما يمثل خمس سكان العالم)، وتزايد عدد الذين يرغبون في التعامل المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية إضافة إلى وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وخاصة في جنوب شرق آسيا، أوربا، وأمريكا الشمالية، ما أضحى يمثل سوقاً مربحاً وواعداً للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛

* استطاع العمل المصرفي الإسلامي أن يحقق تقدماً ملموساً كأسلوب من أساليب الوساطة المالية لما يتميز به من ملامح وسمات، فضلاً عما يتركه في نفس المتعاملين من راحة نفسية واطمئنان بأنهم يطيعون الله تعالى بعملهم هذا.[16]

إضافة إلى ما تم ذكره فإنّ الأزمة المالية لسنة 2008 قد أدت إلى تزايد الأصوات المنادية بتطبيق النظام المصرفي الإسلامي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي.

II. الصعوبات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية.

من البديهي أنّ كل تجربة جديدة في مراحلها الأولى تصادفها مجموعة من الصعوبات والتحديات، سواء كانت في بيئتها الداخلية أو من محيطها الخارجي، والمصارف الإسلامية لا تخرج عن هذه القاعدة، فرغم أنّ وجودها لم تمر عليه إلاّ بضعة عقود فإنّها لاقت العديد من الصعوبات والتحديات ذات الطبيعة المختلفة قانونية، شرعية، بشرية ومؤسسية، ... إلخ، وهي إما ناتجة عن البيئة الداخلية لها وطبيعة عملها أو محصلة لعراقيل خارجية، وهو ما يعرضها للكثير من الضغوط التي تقف عائقاً أمام تقدمها وانتشارها في مختلف الأقطار، خاصة في ظل المعطيات الاقتصادية الراهنة المتميزة بالعولمة المالية المتزايدة.

1. تحديات الإطار القانوني: لا بد للمصارف الإسلامية وبحكم طبيعة عملها المختلف عن المصارف التقليدية، أن يكون لها إطار قانوني ينظم عملها، ويضبط آليات الرقابة والإشراف عليها من طرف المصرف المركزي للدولة، وهو الشيء الذي لم يتوفر لحد الآن بالشكل الكافي للمصارف الإسلامية، حيث أنّ هذه المصارف يمكن تقسيمها في هذا المجال إلى ثلاث نماذج من البيئات التي تعمل فيها:[17]

1.1. نموذج نظام مصرفي إسلامي كامل: وفيه تخضع المصارف الإسلامية لرقابة مصرف مركزي إسلامي، وهو ما لم يتجسد لحد الآن سوى في ثلاث دول: باكستان، إيران، والسودان (باستثناء منطقة الجنوب سابقاً، والآن أصبح يتمتع بأسلمة كاملة بعد انفصاله)، مع بعض الملاحظات عن مدى تطبيق هذه الأسلمة فعلياً في كل من إيران وباكستان (التي لا تزال فيها مصرفية تقليدية حسب بعض التقارير)، إضافة إلى ليبيا بعد إلغاء الفوائد من التعاملات المصرفية بموجب قانون سنة 2013 مع محاولة التدرج المرحلي في تطبيقه؛

2.1. نموذج نظام تخضع فيه المصارف الإسلامية لرقابة مصرف مركزي تقليدي: ولكن في ظل وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية، وهو ما لم يتجسد أيضاً إلاّ في بعض الدول لحد الآن وهي: ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت لبنان، وسوريا؛

3.1. نموذج نظام تخضع فيه المصارف الإسلامية لرقابة مصرف مركزي تقليدي: ولكن في ظل عدم وجود قانون خاص بالمصارف الإسلامية، وهو ما يتجسد في كل الدول العربية والإسلامية والغربية عدا المذكورة سابقاً، مع الإشارة إلى أنّ هناك دولاً إما أنّها أدرجت بنوداً أو فصولاً خاصة بتنظيم عمليات المصارف الإسلامية والرقابة عليها في القانون المصرفي الموحد مثل: الأردن، قطر، المغرب، ... وغيرها، وإما أنّ المصرف المركزي للدولة يمنح استثناءات للمصارف الإسلامية في إطار القانون المصرفي الموحد، وهذه الاستثناءات تضيق وتتسع حسب ظروف كل دولة مثل: البحرين، السعودية، ومصر، ... وغيرها.

وعلى ضوء الحالات السابقة، فمن المهم أن تسعى السلطات الإشرافية خاصة في البلدان العربية والإسلامية إلى أن تكون ضمن النموذج الثاني المشار إليه سابقاً، أي سن قانون خاص لإنشاء وتنظيم ورقابة المصارف الإسلامية بما يراعي خصوصية عملها، وبما يسمح للمصرف المركزي للدولة باشتقاق التنظيمات والتعليمات الملائمة لعمل هذه المصارف من ذلك القانون، إذ أنّ تطبيق أدوات الرقابة المصرفية التقليدية عليها كثيراً ما أضر بها، وإن لم يتسنى ذلك فيمكن للمصرف المركزي للدولة أن يمنح استثناءات للمصارف الإسلامية بما يراعي خصوصية عملها، وبما يجعلها تعمل في راحة حتى ضمن القانون المصرفي الموحد كما هو الحال في بعض الدول.

وبالتالي تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين المصارف لمراعاة خصوصية المصرف الإسلامي من حيث خضوعه لنصوص قانونية تتعارض مع التزامه الشرعي.[18]

2. التحديات الشرعية: باعتبار أنّ أساس نجاح أعمال المصارف الإسلامية هو التزامها بالأحكام الشرعية في المعاملات المالية، فإنّ الهيئات الشرعيّة والمجامع الفقهية تجد نفسها مطالبة بالتجاوب مع الحركة السريعة للمال والأعمال، وإقرار الصيغ الجديدة والمستحدثة للعمليات، والمعايير المطلوب الأخذ بها في أعمال المصارف والمؤسسات المالية، هذا من حيث الإنشاء والتوحيد للصيغ والأساليب الشرعية وإيجاد المخارج الشرعية والطرق المأمونة للمصارف ورجال الأعمال في أعمالهم، أما من حيث الرقابة الخارجية والداخلية ومتابعة التطبيقات وتدقيقها للتاكد من التزامها بالأحكام الشرعية، فإنّ القليل من المصارف الإسلامية يقوم بذلك رغم توفر المعايير الخاصة بهذه القضايا والتي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولعل ذلك من أسباب تشكيك بعض الأفراد في جدية التزام المصارف الإسلامية وتقيدها بالأحكام الشرعيّة، ولذلك فإنّ هذه المصارف الإسلامية تواجه فعلاً تحدياً كبيراً في إثبات مصداقيتها أمام الناس في هذا الإطار الذي يمثل أساس المصداقية.[19]

3. تحديات مرتبطة بالانفتاح المالي: هناك العديد من التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية نتيجة الانفتاح المالي، أهمها زيادة حدة المنافسة من طرف المصارف الأجنبية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[20]

1.3. احتكرت المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة الموارد المالية الإسلامية القائمة على أسس دوافع إسلامية لكن هذا الوضع يتغير بسرعة، نتيجة الزيادة المستمرة في حدة المنافسة بالخصوص مع لجوء المصارف الربوية إلى فتح فروع ونوافذ تمارس العمل المصرفي الإسلامي، وبالخصوص المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية العالمية، مما أدى إلى تقليص عدد المصارف المحلية سواء بالتصفية، أو الدمج الجبري، خاصة وأنّ هذه الكيانات الوافدة تتميز عن المصارف الإسلامية بخبرتها وطول عملها؛

2.3. بغض النظر عن سهولة سيطرة المؤسسات والمصارف العالمية الكبرى بما لديها من إمكانيات ضخمة داخل الأسواق العربية مقابل صعوبة تحقيق العكس، فإنّ اهتمام تلك المؤسسات سيتوجه نحو تقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتوفير كافة ما تتطلبه السوق المصرفية في هذا المجال، وبدون الحاجة إلى التواجد المادي لها داخل الدول الأخرى؛

3.3. وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، يتعين على الدول المضيفة الالتزام بالسماح للمصارف الأجنبية بالعمل بنفس الشروط التي تطبق على المصارف المحلية، إلاّ أننا في حقيقة الأمر نجد أنّ معظم الدول العربية قد تحدد قواعد وضوابط لعمل المصارف الأجنبية وفروعها داخل أراضيها تختلف عن القواعد والضوابط التي تسري على المصارف المحلية، مما قد يؤدي إلى قيام الدول الأجنبية بعمل نفس الشئ لفروع المصارف الإسلامية داخل أراضيها وإخضاعها لضوابط ومحددات مختلفة، مما يتسبب في تقليص فرص نفاذ خدمات تلك المصارف في الأسواق الخارجية؛

4. تحديات خاصة بعدم إلزامية التطبيق لمعايير المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي: هناك مؤسسات داعمة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، تمدها بالمعايير المتعلقة خاصة بمجالات الرقابة والإشراف أو المحاسبة والمراجعة أو المعايير الشرعية ومن أهم هذه المؤسسات نجد:[21]

مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB ومقره ماليزيا، يصدر معايير خاصة بالإشراف والرقابة ومعظم أعضائه من المصارف المركزية للدول الإسلامية، تأسس سنة 2002 وأصدر العديد من المعايير الرقابية والمبادئ الإرشادية وكذلك المتعلقة بإدارة المخاطر، كما أنّه يقوم بإصدار وتطوير معايير للرقابة المصرفية مستنبطة من معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف من جهة، وتتلائم مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال نجد المعيار رقم 15 المتعلق بتطبيق كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية حسب اتفاقية بازل 3 والذي صدر في ديسمبر 2013 لم يطبقه لحد الآن سوى ثلث الأعضاء في المجلس رغم أنّه يلقى اعترافاً رسمياً من لجنة بازل نفسها.

كما نجد أيضاً هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI التي تأسست سنة 1991 ومقرها البحرين، تصدر معايير خاصة بالمحاسبة والمراجعة، وأيضاً المعايير الشرعية، وهذه الأخيرة تمثل العدد الأكبر من تلك المعايير وتكتسي أهمية خاصة لأنّها تضبط المعاملة من جانب التقيد بالضوابط الشرعية، وهو ما من شأنه في حالة التقيد بتطبيق المعيار أن يوحد طريقة تقديم المنتوج أو الخدمة في المصارف الإسلامية، إلاّ أننا نجد حوالي 13 عضواً أو هيئة مختصة فقط من بين 200 عضو في الهيئة تطبق هذه المعايير.

إنّ الاستفادة من هذه المعايير تتطلب الالتزام بتطبيقها، وذلك لن يتأتى إلاّ بصورة الإلزام من طرف المصارف المركزية للدول الإسلامية ومعظمها عضو في الهيئات أو المؤسسات المذكورة سابقاً، لأنّ عدم الالتزام بتطبيقها يعني خسارة في الجهد والمال والوقت، خاصة وانّ تلك المعايير تلقى اعترافاً من المؤسسات المختصة على المستوى الدولي؛

5. تحديات خاصة بضعف وندرة الموارد البشرية: نظراً لقلة الموظفين في المصارف الإسلامية وجدت المصارف الإسلامية نفسها مضطرة للاستعانة بالموظفين المدربين في المصارف الربوية، وقد شجعها على ذلك الاستفادة من عدم اختلاف معظم أنشطتها عن الأنشطة التي تزاولها المصارف الربوية، والاستعانة بهؤلاء الموظفين أدى إلى نقل القيم المصرفية الربوية إلى المصارف الإسلامية خاصة فيما يتعلق بمفهوم التمويل بمختلف أنواعه، إضافة إلى السعي من أجل ضمان الربح بأقل درجة ممكنة من المخاطر.[22]

6. تحديات ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية: تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية في معظم الدول التي توجد فيها، كما تعاني من ضيق الأسواق وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكثرة التقلبات في السياسة المالية والنقدية، وضعف التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى عدم تمكنها من تحمل مخاطر الاستثمار منفردة مما جعلها تندفع نحو الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تركز على الصيغ والأساليب الأكثر ضماناً كالمرابحة وغيرها.[23]

7. الضغوطات السياسية بعد أحداث 11 سبتمبر: يعد قطاع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً في العالم من جراء التداعيات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001، لا سيما بعد ما تعرض لحملات تشكيك واتهامات باطلة تدعي تورطه في تمويل الأنشطة المشبوهة وغسيل الأموال، الأمر الذي وضع مستقبل العمل المصرفي الإسلامي أمام تحديات بالغة الخطورة، وتستهدف الحملة الدولية على المصارف الإسلامية قطع المصادر المالية المشبوهة التي تعتبر المصارف الإسلامية مكاناً آمناً لها ولذلك تم إعداد قوائم ولوائح اتهام لعدد من هذه المؤسسات.

ويرى بعض الباحثين أنّ ثمة أهدافاً خفية لهذه الحملة منها:[24]

* إنّ اتهام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية جاءت في وقت احتلت فيه تلك المصارف والمؤسسات مكانة مرموقة في الأسواق المالية المحلية والدولية، وبذلك تهدف تلك الحملة إلى الحد من قدرة تلك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على التوسع والاستمرار في النمو، لأنّ من شأن ذلك تقييد أنشطتها خشية أن تطولها تلك الحملات وحرصاً على أموالها من التجميد والمصادرة، وقد أدت تلك الحملات بالفعل إلى آثار غير حميدة على النشاط المصرفي الإسلامي وذلك بعد تجميد أموال بعض المصارف والمؤسسات والتهديد بإيقاف وإغلاق أي مصرف أو مؤسسة مالية تتعامل مع أشخاص مشبوهين، مما دفع بالكثيرين إلى سحب أموالهم من تلك المصارف واكتنازها أو توظيفها في صورة عقارات أو اقتناء ذهب، وجعلت كثيراً من المصارف التجارية التي اتخذت قراراً بفتح فروع ومنافذ إسلامية تتمهل في ذلك؛

* التأثير سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان العالم الإسلامي، لأنّه وبعرقلة نشاط المصارف الإسلامية والحد من قدراتها، والاتجاه نحو الاكتناز سيحرم المجتمع من تلك الثروات التي يحرص أصحابها على عدم استثمارها استثماراً ربوياً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر 2001 على المصارف الإسلامية قد تراجعت نوعاً ما، وهذا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، أين تداعت الكثير من الأصوات من داخل الاقتصاديات الغربية تنادي بأهميّة هذه المصارف في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وبأهميّة صيغ التمويل التي تتبناها المصارف الإسلامية بعيداً عن نظام المداينة القائم على سعر الفائدة.

III. طرق تطوير البنوك الإسلامية.

كي تحقق البنوك الإسلامية أهدافها وتصل إلى تطلعاتها، عليها أن تواجه الصعوبات والتحديات التي تقف عائقاً أمامها خاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة بالعالم الإسلامي وذلك من خلال:[25]

1. القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتوى شرعية عالمية تلتزم جميع المصارف بتوجيهاتها وتوحد من خلالها المصطلحات المصرفية المتداولة في الواقع العملي؛

2. تكوين وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء المصارف الإسلامية التجارية مستقبلاً، وذلك بإجراء بحوث ودراسات تساهم في إيجاد صيغ شرعية تتلائم مع التغيرات والتطورات السريعة في المعاملات المصرفية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

* البحث عن علماء مختصين في فقه المعاملات المصرفية؛

* تدعيم هيئة القوى الشرعية بمختصين في المجال المصرفي؛

* وضع خطط وبرامج لتدريب العلماء وخريجي كليات الشريعة الإسلامية على كيفية القيام بالمعاملات المصرفية الحديثة، وذلك من خلال إيجاد مراكز علمية ومعاهد تتكفل بذلك؛

3. ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي سواء من ناحية التشريعات والقوانين الخاصة بالنظام المصرفي، أو من ناحية ممارسة المصرف المركزي للرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بحصولها على الموارد واستخداماتها، وعلاقتها مع المصارف التقليدية؛

4. توحيد المعايير المحاسبية: إنّ للمصارف التقليدية معايير محاسبية متشابهة رغم اختلاف الدول، وتنشر المصارف المركزية الميزانيات المجمعة للمصارف وتشرف عليها بانتظام، وخلافاً لذلك فإنّ عدم تشابه الممارسات المحاسبية بين المصارف الإسلامية يجعل من أي مقارنة بين ميزانياتها أو حسابات الربح والخسارة لديها مهمة شاقة إن لم تكن مستحيلة، بالإضافة إلى ذلك فإنّ المفاهيم المستخدمة في الميزانيات أو بيانات الربح أو الخسارة لا تحدد تحديداً دقيقاً، لكن قد حصل تقدم ملموس في السنوات الماضية للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة البحرين، مع ذلك فقد يمر

بعض الوقت قبل ملاحظة حدوث تغيير ملموس في الممارسات المحاسبية للمصارف الإسلامية، والسبب الرئيسي لذلك هو أنّ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة طوعية وليس لها صلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها، ولقد اقترحت بعض الدول على مؤسساتها المالية الإسلامية أو إدارات الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة من المصارف التقليدية باستخدام هذه المعايير، وتبقى الثقة بالصناعة مرتبطة بمدى النجاح في هذا الجانب؛[26]

5. محاولة الاندماج والتكامل بين المصارف الإسلامية الأخرى، وحتى التقليدية الراغبة في القيام بأعمال وفقاً للشريعة الإسلامية باعتباره أصبح ضرورة لا بد منها، خاصة مع ظهور العولمة وما يصاحبها من تحرير للمعاملات المالية والمصرفية، حيث يحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها:

* زيادة القدرة التنافسية؛
* تحقيق وفرات الحجم الكبير؛
* القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية؛

6. التوسع في استخدام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتوفير المعلومات والخدمات المصرفية بالوسائل الإلكترونية الحديثة وبأقل تكلفة ممكنة؛

7. ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية مثل زيادة الأهمية النسبية للقروض الحسنة في استخدامات المصارف الإسلامية للموارد لديها، جمع الزكاة وتوزيعها، توسيع اهتمامها إلى المجالات التعليمية والصحية، ونشر الوعي الإسلامي، ... إلخ،[27] فعلى الرغم من النمو الذي تشهده المصارف الإسلامية إلاّ أنّها ما زالت تتسم بضعف دورها الاجتماعي، وقد يكون السبب في ذلك هو صغر حجمها من جهة والذي لا يسمح لها بالتوسع وفتح فروع في مناطق معينة، ومن جهة أخرى تركيزها على الاستثمار في مجال التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية وتجاهلها التمويل في القطاعات الأسرية الصغيرة؛

8. إنشاء أسواق مالية ثانوية منظمة: يزدهر العمل المصرفي بوجود أسواق مالية ثانوية، فالمصارف التجارية تستثمر في أصول مالية قصيرة الأجل جداً والتي تستطيع أن تحولها إلى نقد سائل بسرعة كبيرة وبتكلفة تحويلية ضئيلة، وهناك أركان عدة للسوق المالية الثانوية، الأوراق المالية، المتعاملون والمؤسسات المالية، ويمكن للمصارف الإسلامية مثل المصارف التقليدية أن تحقق مكاسب كبيرة من إنشاء أسواق ثانوية في بلدانها، ويساعد ذلك في جعل أصولها أكثر سيولة وجاذبية للمدخرين مما يزيد من قدراتها على تعبئة الأموال.

وقد انتهى العمل الذي تم بالتعاون بين "المصرف الإسلامي للتنمية" وبعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول الإسلامية، بإنشاء السوق المالية الإسلامية الدولية وسجل مقر إدارته في مملكة البحرين؛[28]

9. العمل على إنشاء سوق للاقتراض السريع فيما بين المصارف الإسلامية، يساعدها على الحصول على السيولة وقت الحاجة؛

10. لا بد أن تسعى المصارف الإسلامية إلى تنويع محافظها الاستثمارية من أجل تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة اعتمادها على مشاريع معينة، وذلك من خلال عدم التركيز فقط على المشروعات قصيرة الأجل، وإنما لابد أن يتعداها إلى إعطاء المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل أهمية كبيرة في عملية التمويل، لما يكون لهذا النوع من المشاريع من دور مهم في تحقيق الأرباح، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

11. باعتبار أنّ المصارف الإسلامية حديثة النشأة إذا ما قورنت مع المصارف التقليدية، إضافة إلى أنّها تستخدم وسائل تمويل مختلفة عما هو قائم، فإنّه من الضروري أن تجري تقويماً دورياً لهذه الوسائل بما يجعلها تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية من جهة، وتتكيف مع حاجات ورغبات عملائها من جهة ثانية.

12. إنّ التطورات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً خاصة في ميدان الخدمات يحتم على المصارف الإسلامية ضرورة مسايرتها، من خلال تحسين أدائها وزيادة فعاليتها وكفاءتها بما يحقق لها تلبية حاجات ورغبات عملائها المتجددة باستمرار، سواء كانوا حاليين أو مرتقبين هذا من جهة، وبما يساهم في التصدي للمنافسة من طرف المصارف التقليدية من جهة أخرى، ولا يكون ذلك إلاّ بتطوير وتحسين جودة خدماتها المصرفية، تبني سياسة إبتكارية مع السعي دائماً إلى تخفيض التكاليف بما يحقق لها ميزة تنافسية.

خاتمة.

من خلال ما تم عرضه في هذا البحث يمكن استخلاص ما يلي:

* تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية نقدية تقوم على أسس الشريعة الإسلامية أثناء تقديمها لمختلف خدماتها، ذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإحياء المنهج الإسلامي في التعاملات اليومية؛

* من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية خصائص عقائدية تتعلق بمدى الالتزام بالشريعة الإسلامية، وخصائص تنموية تتحقق من خلال تدعيم الوعي الادخاري والمشاركة في العملية الاستثمارية، وخصائص اجتماعية تتحقق من خلال الموازنة بين الربحية الاقتصادية والاجتماعية؛

* تهدف المصارف الإسلامية إلى إحياء النهج الإسلامي في المعاملات المالية، إضافة إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المصرف، مصلحة المجتمع، ومصلحة الاقتصاد ككل؛

* تواجه المصارف الإسلامية تحديات داخلية وأخرى خارجية، فالتحديات الداخلية تتعلق ببناء المحيط المؤسسي والتنظيمي الملائم وتجاوز التحديات التشغيلية والتطويرية، أما التحديات الخارجية تتعلق بمدى قدرتها على المنافسة، وتطبيق معايير لجنة بازل، وتجاوز الحملة المعادية للإسلام.

في الأخير يمكن القول أنّ المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، تقوم كغيرها من المؤسسات بمجموعة من الأنشطة تستعملها في سبيل تحقيق أهدافها ومجابهة التحديات التي تواجهها.

الهوامش والمراجع:

---

[1] بن إبراهيم الغالي، **أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية)**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 19.

[2] عبد العزيز النجار، البنوك الإسلامية وأثرها في تطوير الاقتصاد الوطني، مجلة المسلم المعاصر، العدد 24، ديسمبر 1980، [على الخط] متاح على: http://almuslimalmuaser.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=165، تاريخ الاطلاع: 2016/11/01.

[3] عادل عبد الفضيل عيد، **الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 23.

[4] نور الدين صويلحي، **أساليب التحوط في البنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2010/2009، ص 25.

[5] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة)**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 89.

[6] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 93 - 96.

[7] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 111.

[8] أحمد شعبان محمد علي، **البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 69.

[9] صالح سنوساوي، **واقع استخدام المزيج التسويقي في البنوك الإسلامية وأثره على ولاء الزبائن (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، 2016/2015، ص 07.

[10] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2012، ص 120.

[11] رقية بوحيضر، **استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012/2011 ص 115.

[12] مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 47.

[13] محسن الخضيري، **البنوك الإسلامية**، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1999، ص 40 - 41

[14] محمد عبد الله شاهين، **اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 129 - 131.

[15] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010/2009، ص 308.

[16] محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية **(النشأة، التمويل، التطوير)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص 6.

[17] سليمان ناصر، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، [على الخط] متاح على: http://www.drnacer.net/moltaka.html، تاريخ الإطلاع 2016/11/02، ص 04.

[18] شوقي بورقبة، **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة)**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص 16.

[19] عبد السلام طبيبل، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة، واقع وأفاق (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010/2009، ص46.

[20] صالح سنوساوي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[21] سليمان ناصر، **التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 6 - 7.

[22] عبد الرزاق العماري، **دور البنوك الإسلامية في تمويل التجارة الخارجية (حالة البنك الإسلامي للتنمية)**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص64.

[23] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص 27.

[24] الطيب بولحية، **تسويق خدمات البنوك الإسلامية في ظل العولمة المالية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر (03)، الجزائر، 2014/2013، ص 111.

[25] عبدو عيشوش، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، (دراسة حالة)**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص 56 - 57.

[26] عبد السلام طبيبل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[27] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 420 – 421.

[28] عبد السلام طبيبل، مرجع سبق ذكره، ص 54.